واستحبابه فولان والمشهور بالمشتين اشار بالفتح بقوله
لا بالذكر او غيره معتادا وتيقظ وظاهر الكشف ان خروج المني به الذي
موجب للغسل سواء ذكر احتلاما او لم يذكر وهو كذلك بالنظر
الى الاولى وعلى الاخيرة الثانية لانه لا يلزم من وجود اللذة او ادراكها
لعدم ضبط الثاني يحمل على اغلب احواله ومن وجود اللذة المقارنة
بل نقل الضراب الاجماع على وجوب الغسل قال الخطاب
انظر ما حكاه من الاجماع مع ما نقله ابن راشد في شرح ابن الحاجب وغيره
وان وجد الاخير ولم يذكر انه احتلم فيه وجوب الغسل فولان ثم
قال ومن احتلم ولم يخرج منه ماء فلا غسل عليه لما
قال عليه السلام عنه النبي صلى الله عليه وسلم فيما لا غسل عليه رواه ابو
داود والترمذي وذكر الحوفي في الزهرة وذكر ابن راشد قال
الخطاب فيما خرج المني لعودة لك فيجب وجوب الغسل فولان المشهور
الوجوب تنبيهان الاول تحصل ان الصور اربع عقل اللذة
ووجد البلل فيجب بالخلاف عمل ولم يجد بلا خلاف لم
يعقل ووجد ثم امني في اليقظة فيه كذلك فولان المشهور الوجوب
الثاني من موجبات الغسل الموت وسيأتي الكلام على ذلك
عند الكلام على صلاة الجنازة وليس من موجباته ان سكلم بناء على ان غسل
الكافر اذا اسلم انما هو لجنابة التي تقارنت له بناء الم يشتغل له جنابة
لا يجب عليه غسل على المشهور وقيل يغسله ويصبر قال الفاضي اسماعيل
يختبر وان كان جنبا يجب الاسلام شاغلا والزي الفاضي قاله ابن الحاجب
وافتى في الفتح على المشهور بقال ويجب غسل كافر بعد النصارى
بناء كر خلافا لمن في الفتح وتتم الجنابة موانعه الاربعة والحراة
الاكبر بالنسوة ونحوه وهو حدث مسجد ولو مجتازا لكافر وان اذن مسلم
ومنها بالحيض ومنه صحة صلاة وكثواب او صحي ووجوبها وحلها
وبلوغ علة وهو خروج اوخنث ازار ولو بعد نفاس وتيمم وربع حدثها

ولو جنابة وهو حدث مسجد ما تعتكف ولا تطوف ومنع مصحف
لا فراءة قال في التباس ومنه كالحيض والنفاس الجنب اذا يأكل
او اغتسل بذكر من الاذى وله ان يعاود اهله أجنب يوم نصف امرأته
التي كان وطئها او جاريته لانه ذكر ان شاء وجبة له اخرى بعد الاخرى
البساجي ويجب له غسل مرجه وسوضع النجاسة اذا اراد ان
يعاود الجماع ثم توضأ عليه بالفتح بقوله كغسل مرجه جنب لعود
لجماع قال ابن رشد في جماع الاولى او غيرها وقيل الاولى فقط ولغيرها
يجب ولعله ليلا يدخل يده في نجاسة الفرج ثم قال في الفتح وهو ضعيف
لنفع ولا يتيمم ولم يقل الاجماع وفي النصيحة للشيخ زروق يقال
ان الاكل على الجنابة سورث البرص قال شيخنا المحفوظ في ذكره
يغير بما انه الم يتوضأ والخوف لك عادة ثم وفي بعض بجنابة الحرام
قال النجيرمي ته به شبه الفاعل ولا اعلم ما وجه عدم النقض
ان رضا المرأة بمجرد الاضطجاع حتى يغتسل او يغسل مرجه او يبول لانه
يورث الحبس في البول ثم نبه عليه في النصيحة بما نصه ولما
مر في من الكلام على الاشياء المباحة بغسل صغرى وكبرى ذكر
في الكلام على ما يتوجب عنهما وهو الاشياء الشرعية فقال

التيمم

وهو قصد الصعيد قال الله تعالى ولا تيمموا الخبيث في لا تقصدوه ومنه قولهم
ابن ناجي كطهارة تتعذر عند عدم الماء او عدم القدرة على استعماله
وان حدث في مشروعيته قولان كثير من الآية واحاديثه
منها حديث الصحيحين جعلت لي الارض مسجدا وطهورا والاجماع
على مشروعيته على انه رخصة بل من الامة للعباس (للعبها واصالة
قال ابن ناجي في شرح الرسالة وجعله الوجوب وهيء الجملة
باجماع يرد عليه ابن جماعة انه رخصة فقال التاودي الحق انه عزيمة
في حق العاجز للعلم رخصة في حق القادر العاجز على استعماله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)